دراسة تجريبية للمقارنة بين مدى فعالية الاسلوب التقليدي ، والاسلوب السلوكي في الخدمة الاجتماعية بالتطبيق على بعض طلاب مدارس الكويت

عبد العزيز فهمي النوحي
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية ـ جامعة الكويت*

مقـــدمة

لقد مورست خدمة الفرد في العالم العربي ـ منذ نشأتها وحتى اليوم ـ على أساس الأسلوب التقليدي Traditional Approach الذي يستند في جملته الى الاطار الفرويدي التحليلي، مع عناصر بسيطة ومتفرقة من نظريات أخرى عديدة، الا أن هذا الأسلوب قد تعرض مؤخرا لأوجه نقد عديدة، من أبرزها : قلة الكفاءة وطول الوقت الذي يستغرقه العمل بهذا الأسلوب. حتى عندما يحقق بعض النجاح، وعدم تطوير معلومات معينة عن اجراءات تعديل بيئة العميل، وعدم الوصول لأساليب تمكن من استخدام المحيطين بالعميل لاحداث التغيير اللازم في أدواره، واعتماده المكثف على النظريات التحليلية، حيث انصب اهتمام هذا الأسلوب على التشخيص على حساب اجراءات وأساليب التدخل لتغيير السلوك، والاعتماد بشكل رئيسي على الكلام Talk، كأسلوب علاجي أساسي، مع قلة دلائل نجاح هذا الأسلوب، التركيز على فهم العميل لنفسه كهدف، أكثر من سعيه لاحداث تغييرات في أداء العميل لأدواره، الأمر الذي يتضاءل معه الأثر الحادث على البيئة المحيطة، وندرة ادماج العملاء في عملية التغيير، والتركيز على الاضطرابات الداخلية غير السوية، والانسحاب المبكر للعملاء مما يهدر جهودهم، وجهود الاخصائيين الاجتماعيين معهم. ومن بين أبرز اوجه النقد الاخرى الموجهة للأسلوب التقليدي عدم الاتفاق في حالات كثيرة بين الاخصائيين الاجتماعيين. والعملاء، على ماهو المطلوب انجازه أثناء المقابلات، اضافة الى ميل كثير من مؤسسات خدمة الفرد للبيروقراطية ، مع

* يتقدم الباحث بشكره للسيدة فضة الخالد، فايقة الابراهيم، طيبة السبتي، زينب حافظ، والسيد / منذر المطوع والموجهين والاخصائيين الاجتماعيين بوزارة التربية في الكويت.

قلة التركيز على جانبي : المهنية، والابتكار في العمل، كما انه مازال مطلوبا من القائمين على تدريس خدمة الفرد، ابراز الأسس العلمية والامبيريقية لما يقدمونه من معلومات، كما ان اختصاصيي خدمة الفرد لم يطوروا بعد أساليب لمعاونة ذوي الدخول المتدنية، والذين تزيد مشكلاتهم كثيرا على مشكلات العملاء من الطبقات الأعلى، كما أن البحوث والدراسات أثارت شكوكا كثيرة حول مدى نجاح نتائج العمل باستخدام خدمة الفرد التقليدية (Fischer, 1978: 4-5) ويبدو أنه كان للانتقادات السابقة، وغيرها، لخدمة الفرد التقليدية نتائج ايجابية وبناءة بالنسبة لخدمة الفرد خاصة، وللمهنة بشكل عام، اذ أنها ساعدت على الاندفاع نحو البحث عن أساليب جديدة للممارسة المهنية، ولتظهر بالفعل مجموعة منوعة وكبيرة من أساليب الممارسة على مستويات الأفراد والأسر والجماعات الصغيرة والمجتمعات. ومن الأساليب الجديدة التي ظهرت، أسلوب معين نتوقع له أن يحتل مكانة مميزة في العمل على مستويات الأفراد والأسر، وفي سائر المستويات المهنية عموما، وهو الأسلوب السلوكي في خدمة الفرد Behavioral Case Work وسبب توقعنا هذا، هو قيام هذا الأسلوب أساسا على المنهج العلمي بما يتسم به من دقة وصرامة، وموضوعية وتجريب، ، وتلافيه لأوجه النقد السابقة التي وجهت لخدمة الفرد التقليدية ، محققا بذلك درجة عالية من الكفاءة المهنية، التي هي مطلب أساسي لأي مهنة ترغب في تأكيد وجودها، وجدارتها بتأييد وتعضيد المجتمع لها.

أهمية الدراسة

ان الاتجاه العلمي السليم يتطلب التوقف عن القطع برأي حول أسلوب مهني معين، حتى تؤيده التجربة العملية، والواقع الميداني، وفي البيئة التي سوف تتم ممارسته فيها، واذا كانت كتابات عديدة تشير الى جدوى وفعالية الأسلوب السلوكي في الخدمة الاجتماعية، الا أن هذا الاسلوب لم تتم تجربته بعد في البيئة العربية عموما ـ باستثناء تجربة محدودة النطاق سنشير لها في ما بعد ـ ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة التجريبية، كوسيلة مضبوطة للمقارنة بين أسلوبين في الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية : الأسلوب التقليدي الذي ظل يمارس لاجيال عديدة ـ ولايزال حتى الآن ـ في العالم العربي دون تطور يذكر، والأسلوب السلوكي الذي تشير الدلائل والآراء الى فعاليته وجدواه. ولو ثبت من هذه التجربة أن من الممكن ان يحقق الاسلوب السلوكي نجاحا في البيئة العربية مماثلاً لما حققه في بيئات أخرى غربية ، ثم لو شجعت مثل تلك النتائج عددا ـ ولو محدودا ـ من الاخصائيين الاجتماعيين على التحول الى تطبيق الأساليب السلوكية في عملهم المهني، ففي تصورنا أن ذلك سوف يكون تحولاً له مغزاه ودلالته بالنسبة للممارسة المهنية في البيئة العربية، بعد أن اقتصرت تلك الممارسة منذ نشأة المهنة الى اليوم، على الأسلوب التقليدي في العمل.

أهمية الأسلوب السلوكي ـ اطار نظري

لن نخوض هنا تفاصيل البناء العلمي للأسلوب السلوكي، فهذا موجود ومتاح في عدد من المؤلفات العربية والأجنبية [1]، ولكن قد يكون من الضروري والمفيد، أن نشير الى بعض الآراء والكتابات العلمية بشأنه، التي تؤكد الأهمية المتنامية لهذا الأسلوب، كما تؤكد ما سبق أن أشرنا اليه في أحد مؤلفاتنا من أنه من المتوقع أن تتجه خدمة الفرد في ممارساتها المستقبلية نحو الأسلوب السلوكي (النوحي، 53:1983).

ان الجانب الأكثر أهمية ـ في ما يبدو ـ بالنسبة لهذا الأسلوب ـ الذي جعله يحتل مكانة مميزة، هو ماثبت من فعاليته في دول أخرى غير وطننا العربي في العمل المهني، من خلال الاجراءات المنهجية المضبوطة، اذ «تدل الدلائل الامبيريقية المتاحة بصفة عامة، على أن الأسلوب السلوكي أسلوب فعال، وحيثما تتوافر البيانات التي تسمح بالمقارنة، يتبين غالبا أنه أكثر فعالية من الأساليب الأخرى» (Hudson & MacDonald, 1986:9)

وهكذا، «ففي الوقت الذي تراكمت فيه الشواهد على قلة فعالية الطرق التقليدية، ظهرت دراسات عديدة تبين فعالية الأساليب السلوكية مع قطاعات متنوعة من العملاء» (Wodarski & Bagarozzi, 1979:12) وفي هذه الأساليب تكون «الملاحظة لها أولوية التفضيل على التأمل والقياس أفضل من التخمين غير الدقيق والمعلومات التجريبية القائمة على الواقع لها الاسبقية على التأمل والتفكير النظري، والتصميمات التجريبية التي يتم اجراؤها على كائن مفرد، مقدمة على الدراسات التي تفتقر الى الضبط على الحالات الفردية أو الدراسات المستعرضة لقطاعات ومجموعات من الأفراد، فهذه التفصيلات كلها تعتبر سمة مميزة لغالبية الأبحاث التي قامت عليها المعارف السلوكية، والتي قامت عليها أيضا طرق التقدير والعلاج المستخدمة في الممارسة (Thomas, 1972:190).

ويرى البعض، أن الأخذ بالنظريات القائمة على التجريب من شأنه أن يدعم الممارسة المهنية، وأن النظرية السلوكية هي التي تفي بهذا الغرض المطلوب، حيث «يمكن لخدمة الفرد، كمهنة قائمة على أساس علمي لمساعدة الآخرين، أن تدعم ممارساتها من خلال أخذها بنظرية موثقة تجريبيا، ومتعلقة مباشرة بتغيير السلوك والحفاظ عليه، والنظرية السلوكية هي هذا الأسلوب المقصود، فهي تقدم مجموعة واضحة من الروابط العلمية، بين التعرف على، وتحديد، الصعوبات التي يواجهها العميل، ووضع الأهداف الاكلينكية، وصياغة خطط التدخل، ثم قياس النتائج» (Stuart, 1967:19).

وهكذا «يشكل التعديل السلوكي مثالا ممتازا لتكنولوجيا يمكن استخدامها لبناء نماذج مفيدة للممارسة التي تركز على مشاكل معينة، كما أنها نماذج قابلة لأن تقاس

فعاليتها . . ان الميزة الرئيسية للطرق السلوكية، ليست هي فعاليتها الواضحة (بالرغم من أهمية ذلك)، ولكن هي قابليتها للاختبار، ذلك ان استخدام تلك الطرق يساعد الممارسين على تكوين فكرة صحيحة عن الأساليب الفنية التي يمكن أن تكون فعالة في موقف ما ، وعما يمكن عمله لتحقيق نتائج معينة مطلوبة» (Reid, 1977:378)

وفضلا عما تقدم ، فان الخدمة الاجتماعية السلوكية، تستجيب بشكل جاد وفعال، لما يتطلبه المجتمع من نتائج وعائد، مقابل ماينفقه ويقدمه لهذه المهنة من اعتمادات وأموال تنفق منها على مؤسساتها، وأنشطتها، وعملائها، وابحاثها، حيث أنها «تدعو الى التعريف والتحديد الدقيق للمشكلات، وأهداف التغيير، واجراءات التدخل، وهذا التحديد الدقيق لايعمق فقط التفاهم بين الاخصائي والعميل، بل أنه يسهل أيضا البحث والتقويم والمسئولية والمحاسبة المهنية، مما يعتبر ضروريا لتطوير نظام لخدمة الفرد قائم على العمل الأمبيريقي» (Schwartz & Goldiamond, 1975:1)

وترتيبا على ماتقدم من دقة ومنهجية الأسلوب السلوكي في الخدمة الاجتماعية ، وأهميته في الممارسة المهنية، وماحقق من رضا مهني Job Satisfaction للممارسين الذين لمسوا فعاليته، وتحققوا منها في عدد من مواقع العمل المهني فقد أخذ هذا الأسلوب في الانتشار التدريجي في مختلف ميادين ومجالات الخدمة الاجتماعية، وأصبح قابلاً للتطبيق بنجاح في الكثير من ميادين ومؤسسات العمل المهني.

كذلك يمكن استخدام هذا الأسلوب في مجالات أخرى غير تقليدية مثل الاقتصاد في استهلاك الطاقة الكهربائية، ووقود السيارات ، واستخدام وسائل النقل العام بدلا من السيارات الخاصة، ومنع إلقاء الفضلات في غير الأماكن المخصصة لها، وبرامج انقاص الوزن، والحد من الافراط في تناول الطعام والاقلاع عن التدخين ، وغير ذلك (Kazdin, 1980: 332-357; Wodarski & Bagarozzi, 1979:14) .

وثمة دراسة سابقة [2] أجريت عام 1986 في القاهرة مشابهة لهذه الدراسة التي نحن بصددها قام بها عبد الحميد، هـ . كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الخدمة الاجتماعية، وكانت بعنوان «دراسة مقارنة لمدى فعالية الاتجاه السلوكي، والاتجاه النفسي الاجتماعي في علاج مشكلة التبول اللاإرادي عند الأطفال»، وقد انتهى الباحث منها الى أنه لم تظهر فروق دالة بين المجموعتين التجريبتين من حيث النتائج العلاجية، وان كان الأسلوب السلوكي قد تميز بمتوسط علاجي أعلى (عبد الحميد، 1986).

الا أننا نأخذ على الدراسة السابقة قلة عدد العينة حيث لم تتجاوز 20 طفلا كما أنها انصبت على مشكلة واحدة هي التبول اللاإرادي، كما أن التساؤلات قد تثور حول مدى

الصعوبات التي من المحتمل أنها واجهت الباحث عند قيامه بتطبيق اسلوبين مختلفين بنفسه دون أن يسمح بالتداخل بينهما، لاسيما وهو في مقتبل حياته المهنية مما قد يؤثر في دقة نتائجه، لذلك فمن الجائز أن تكون الاعتراضات السابقة هي المسئولة عن اختلاف النتائج التي توصل اليها مع النتائج المتواترة في التراث العلمي بصفة عامة لذلك حرصنا في دراستنا هذه على تلافي كل أوجه القصور السابقة.

وفي المجال المدرسي والعمل مع الطلاب، حظي الأسلوب السلوكي في الخدمة الاجتماعية باهتمام متزايد في الوقت الحاضر، بسبب فعالية هذا الأسلوب في عملية التنشئة الاجتماعية للطلاب، واكسابهم الأنماط السلوكية السوية، وتخليصهم من أي شكل من أشكال السلوك غير المقبول اجتماعيا، بل صار من مهام الاخصائي الاجتماعي ـ الذي يطبق هذا الأسلوب ـ أن يقدم المشورة الفنية للمدرسين في ما يتعلق بمبادىء التعليم للاستفادة منها في عملية التدريس بشكل عام، وقد أشار Zastrow، في سياق حديثه عن أدوار الاخصائي الاجتماعي بالمدرسة، الى أربعة أدوار اعتبرها الأكثر حداثة Newer Roles من بين مهامه المهنية العديدة، ومن بين تلك الأدوار الأحدث، عمله كاخصائي سلوكي Behavioral Specialist حيث يقول «هناك أيضا اتجاه في بعض الجامعات الرئيسية لتدريب الاخصائيين الاجتماعيين في المدارس على مهارة متفردة ومتميزة، وتجوز اعترافا مرموقا، وفي هذا النطاق ، يتم التأكيد على أن يصبح الاخصائي الاجتماعي، اخصائيا سلوكيا ، أي شخصاً يفهم، ويمكنه أن يطبق بطريقة منظمة، مبادىء السلوك، وبالذات التعديل السلوكي ، ذلك أنه اصبح داخل المدارس استخدامات على المدى القريب والبعيد استخدامات لمعرفة كيف يمكن تغيير السلوك ويمكن للاخصائي باستخدام المهارات السلوكية، أن يقدم التوجيه في ما يتعلق بمبادىء التعلم العامة كما تطبق في التدريس عموما، كما يمكنه ايضا أن يضع برامج خاصة للأطفال الذين يواجهون صعوبات في التوافق مع النظام العادي للفصل» (Zastrow, 1986:318).

واذا كانت الآراء السابقة كلها تشير الى أن الأسلوب السلوكي في الخدمة الاجتماعية هو أكثر جدوى وفعالية في الممارسة المهنية من الأسلوب التقليدي، فان التساؤل الواجب إثارته الآن هو : هل الأسلوب السلوكي أكثر فعالية من الأسلوب التقليدي في البيئة العربية أيضا؟ وهل هو مناسب للتطبيق في المجال المدرس؟ لقد جاءت هذه الدراسة للاجابة عن هذه التساؤلات.

أهداف الدراسة

للدراسة هدفان رئيسيان تتفرع عنهما اهداف جانبية اخرى، يمكن حصرهما بأنهما :

هدف علمي : وهو تجربة أسلوب جديد في العمل المهني في الخدمة الاجتماعية، لم يسبق تطبيقه في البيئة العربية، مع المقارنة بينه وبين الأسلوب التقليدي في العمل، وذلك طبقا لعدد من المحاور المناسبة.

هدف تطبيقي : وهو اتاحة الفرصة أمام الممارسين المهنيين، كي يتخيروا ـ بناء على أساس تجريبي ـ الأسلوب الأكثر فعالية في العمل مع العملاء، تحقيقا لقيم مهنة الخدمة الاجتماعية وأخلاقياتها التي تدعو الى تقديم الخدمة للعملاء بأفضل الوسائل الممكنة.

فروض الدراسة

هناك اربعة فروض طرحتها الدراسة لتصل في النهاية الى المحصلة العامة المبتغاة ومن خلال نتائج البحث يمكن الحكم على صحة هذه الفروض واختبار جدواها، وهي :

1) الاسلوب السلوكي في الخدمة الاجتماعية يحقق معدلات أعلى من الأسلوب التقليدي، من حيث تحقيق الأهداف العلاجية في العمل مع الطلاب.
2) الأسلوب السلوكي يتطلب وقتا أقل في العمل المهني من الأسلوب التقليدي.
3) الأسلوب السلوكي يتطلب عددا أقل من المقابلات المهنية من الأسلوب التقليدي.
4) الأسلوب السلوكي يتطلب تسجيلات أقل من الأسلوب التقليدي.

منهج الدراسة

دراسة تجريبية باستخدام مجموعتين تجريبيتين متماثلتين من الطلاب المشكلين، حيث يتم تعريض كل مجموعة منهما لاسلوب معين من التدخل المهني : الاسلوب التقليدي بالنسبة للمجموعة الأولى، والاسلوب السلوكي بالنسبة للمجموعة الثانية ، ثم قياس بعدي للنتائج المترتبة على استخدام أسلوب التدخل المحدد لكل مجموعة ، ثم المقارنة بين النتائج التي تم التوصل اليها بالنسبة للمجموعتين.

عينة الدراسة : تم تحديد سبع مدارس من المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، موزعة على ثلاث مناطق تعليمية في الكويت، هي مناطق : حولي، والأحمدي، والجهراء ـ منها مدرسة للتربية الفكرية ـ وقد روعي في تحديد تلك المدارس شرطان أساسيان هما :

أولا : ان يتوافر في كل مدرسة اخصائي اجتماعي يطبّق الأسلوب التقليدي وآخر درس الأسلوب السلوكي بالجامعة لديه القدرة على تطبيقه في التجربة.

ثانيا : ضرورة وجود موجه لهؤلاء الاخصائيين، تكون لديه القدرة، وكذا الرغبة في الاشتراك في التجربة. وقد توافر الشرطان السابقان في ثلاث عشرة مدرسة، تم اختيار سبع مدارس منها بطريقة عشوائية وقد رؤي ان تقتصر التجربة عليها

حيث كانت هناك رغبة في عدم التوسع أكثر من ذلك في تطبيق هذا الأسلوب الجديد (السلوكي) قبل تجربته أولاً والاطمئنان الى جدواه ونتاجه في العمل.

وقد تم توزيع الحالات على الاخصائيين الاجتماعيين في كل مدرسة، بشكل تبادلي يضمن العشوائية، وبالتالي تناظر الحالات عند بداية العمل معها، وذلك عن طريق اعطاء الحالة الأولى التي تقدم ، أو تحول لمكتب الخدمة الاجتماعية بالمدرسة لأحد الاخصائيين ، ثم الحالة الثانية للأخصائي الثاني، ثم الثالثة للأول . . وهكذا الا اذا كان التوزيع الاداري للعمل عليهما قد استقر سلفا على أن يتولى احدهما حالات الفرقتين الأولى والثالثة، والآخر حالات الفرقتين الثانية والرابعة، فيقوم كل منهما بالتعامل مع الحالات التي ترد اليه من الفرقتين المسئول عنهما وعلى أساس أن هذا التوزيع يحقق بالفعل درجة مناسبة من العشوائية.

اجراءات الدراسة : ولتحقيق اسلم النتائج واصحها اعتمد البحث الاجراءات التالية :

أولا عرض فكرة الدراسة على المسئولين عن الخدمة الاجتماعية المدرسية بوزارة التربية في الكويت: حيث أبدوا ترحيبا واستعدادا كاملا لتوفير كافة الظروف المناسبة لاجرائها.

ثانيا توفير التوجيه الفني المناسب للاخصائيين الاجتماعيين القائمين على تطبيق الاسلوب السلوكي : قام الباحث ـ بالاتفاق مع ادارة الخدمة الاجتماعية ـ بعقد لقاءات علمية نصف شهرية للموجهين الذين سوف تناط بهم مهمة الاشراف على الاخصائيين المشتركين في التجربة، حيث تخصص هذه اللقاءات لدراسة الأسلوب السلوكي، وقد استمرت تلك اللقاءات العلمية لمدة عام دراسي كامل سابق على اجراء التجربة، هو العام الدراسي 1986/85. تمهيدا للبدء في التجريب خلال العام الدراسي التالي.

ثالثا المتابعة الميدانية لاجراء التجربة : طوال الفترة التي استغرقتها التجربة، كانت تتم متابعة ميدانية لها، حيث كانت تعقد اجتماعات نصف شهرية للمشتركين فيها مع الباحث، ويحضرها بعض المسئولين من ادارة الخدمة الاجتماعية.

رابعا البرنامج الزمني للتجربة : من 1985/9/15 الى 1986/5/1 : لقاءات علمية مع الموجهين لاعدادهم للاشراف الفني على الاخصائيين الاجتماعيين الذين سيقومون بتطبيق التجربة. ومن 1986/9/15 الى 1986/10/15 ـ دورة تدريبية للاخصائيين الاجتماعيين الذين سيقومون باجراء التجربة ، مع اعداد الملفات اللازمة للتسجيل. ومن 1986/10/16 الى 1987/5/1 : اجراء التجربة، واجتماعات دورية مع كافة المشتركين فيها لمتابعة العمل ميدانيا. ومن 1987/5/1

الى 1987/5/15 : تفريغ البيانات، واستخلاص النتائج المبدئية. ومن 1987/5/17 الى 1987/5/24 : التقويم الكيفي للأسلوب السلوكي، من خلال استطلاع آراء الموجهين بشأنه.

أنواع الحالات : بالرغم من أنه كان من المتوقع أن تكون الحالات المحولة للاخصائيين في المدرسة حالات سلوكية اساسا (وقد صدق هذا التوقع فعلا من نتائج التجربة) الا أنه لم يتم في الواقع التنبيه على الاخصائيين الاجتماعيين بالتعامل مع الحالات السلوكية فقط، بل التعامل مع أي حالة ترد اليهم ، وذلك انطلاقا من الآتي :

أولا : أنه من الصعب تصور مشكلة ما، لا تنشأ عنها أو لا يتسبب فيها، سلوك غير سوي يعاني منه الطالب.

ثانيا : حتى في الحالات التي تكون أسباب المشكلة فيها اقتصادية أو طبية بحتة، فان قيام الاخصائي الاجتماعي بمساعدة الطالب من خلال تحويله أو تحويل اسرته لمصادر المساعدة مثلا، فان ذلك لاينفي عنه أنه يتعامل بالأساليب السلوكية، حيث من ضمن أساليب التدخل السلوكية مايسمى «بهندسة البيئة» Environmental Engineering التي تعني «احداث عدد من التغيرات المعينة في البيئة يكون من شأنها الغاء أو اقلال الشروط التي يقع تحتها السلوك المشكل واستبدالها بشروط أخرى تزيد من احتمالات وقوع السلوك التوافقي المطلوب بتعبير آخر، فان العلاج الاجتماعي السلوكي ـ بغض النظر عن مدى بساطة أو تعقيد مشكلة العميل ـ يعني احداث تغيير بشكل ما في البيئة المحيطة به، إما عن طريق الاخصائي نفسه أو العميل أو المحيطين به من أفراد أسرته أو غيرهم» (النوحي ، 151:1983).

الأساليب العلاجية السلوكية المستخدمة : كانت الفرصة متاحة أمام الاخصائيين الذين طبقوا الأسلوب السلوكي لاختيار أي أسلوب سلوكي علاجي مناسب للعمل مع العملاء، وقد تبين في ما بعد أنهم استخدموا اساسا الأسلوبين الآتيين:

أ ـ التدعيم الايجابي Positive Reinforcement بأنواعه المختلفة وبالذات : المدعمات الاجتماعية Social Reinforcers، والمدعمات الرمزية Symbolic Reinforcers، والمدعمات المادية Material Reinforcers، وأحيانا استخدام المدعمات كجزء من البرنامج Programmatic Reinforcers.

ب ـ العقاب السلبي Negative Punishment ، وهو سحب المميزات المرغوبة عند حدوث السلوك اللاتوافقي كالحرمان من الأنشطة مثلا أو الحرمان من الانتباه والتقدير. كذلك استخدمت أساليب أخرى بشكل أقل مثل : التدعيم الفارقي Differential Reinforcement، والانطفاء الاجرائي Extinction، وأسلوب تشكيل الاستجابة Re-sponse Shaping وأسلوب التعليمات الشفهية Verbal Instruction.

معيار اغلاق الحالة بنجاح : كان معيار اغلاق الحالة هو أساسا تحقيق الأهداف العلاجية الموضوعة من جانب الاخصائي الاجتماعي للحالة بحيث لايكون الطالب في حاجة لمزيد من التدخل المهني. وبالتالي فالذي كان يقرر اغلاق الحالة هو الاخصائي الذي يتعامل معها، وبمراجعة الموجه الفني المشرف عليه، والواقع أن هذا المعيار لم يكن معيار جديدا موضوعا لهذه التجربة بالذات، وانما هو مادرج عليه العمل عموما من جانب الاخصائيين بالمدارس سواء قبل، أو أثناء، أو بعد هذه التجربة.

نتائج الدراسة

يمكن حصر النتائج التي توصلت اليها الدراسة بالنقاط الرئيسية التالية :

أولا ـ اعداد الطلاب بالعينة : كان المفروض اجراء الدراسة في سبع مدارس، الا أنها نظرا لظروف خاصة بأحد الاخصائيين الاجتماعيين المشتركين في التجربة ، وتركه المؤقت للمدرسة التي يعمل فيها، فقد تم استبعاد تلك المدرسة من التجربة التي استمرت بعد ذلك في ست مدارس، وكان عدد الحالات التي طبقت التجربة عليها حتى نهاية العام الدراسي ثلاثين حالة استخدم معها الاسلوب السلوكي، وواحدة وعشرين حالة استخدم معها الاسلوب التقليدي، وبذلك تكون جملة الحالات التي طبقت عليها التجربة واحداً وخمسين حالة.

ثانيا ـ اختبار صحة الفروض : الفرض الأول : الأسلوب السلوكي في الخدمة الاجتماعية يحقق معدلات أعلى من الأسلوب التقليدي من حيث تحقيق الأهداف العلاجية في العمل مع الطلاب.

جدول رقم (1)

يبين مقارنة نسب تحقيق الأهداف
العلاجية في المجموعتين التجريبيتين [3]

الاسلوب / بيانات عن مصير الحالات	التقليدي	السلوكي
أغلقت لتحقيق الهدف	1	13
مستمرة	20	17
المجموع	21	30
نسبة الحالات التي تحقق فيها الهدف	21/1	30/13
د = 30,40		

الفرق المعنوي عند مستوى 0,01

جدول رقم (2)

يبين أنواع المشكلات التي تعامل معها الأخصائيون
ونتائج التعامل معها في المجموعتين التجريبيتين

الاسلوب / نتائج التعامل / نوع المشكلة	التقليدي		السلوكي	
	تحقيق الهدف	مستمرة	تحقيق الهدف	مستمرة
تخلف دراسي	-	9	6	7
صعوبة نطق	-	6	1	4
انطواء	-	1	1	2
عدوان	-	-	1	1
غياب بدون عذر	-	1	1	1
اخلال بالنظام	1	2	1	-
سرقة	-	-	1	-
أخرى	-	1	1	2
مجموع الحالات	1	20	13	17
	21		30	

يتبين من الجدول رقم (1) وجود فرق معنوي بين نسب تحقيق الأهداف العلاجية في المجموعتين التجريبيتين ، وبدرجة ثقة مرتفعة (0,99). الأمر الذي يؤدي الى قبول الفرض الأول للدراسة، ويتفق مع ما أكده التراث العلمي المتوافر حول الأسلوب السلوكي بصفة عامة. هذا ويبين الجدول رقم (2) قائمة بأنواع المشكلات التي تم تحويلها للاخصائيين الاجتماعيين في المجموعتين، كما يبين أنواع الحالات التي تم تحقيق الأهداف العلاجية بشأنها. ويلاحظ تفوق الأسلوب السلوكي أساسا في الحالات المتعلقة بالتخلف الدراسي التي ترجع غالبا الى عدم استذكار الطالب أو عدم متابعته للمدرس في الصف أو اهماله الواجبات المدرسية.. الخ الأمر الذي يدعم فكرة مناسبة هذا الأسلوب بالذات للأخذ به في المجال المدرسي. أما بالنسبة للأنواع الأخرى من الحالات فان أعدادها بالخلايا المختلفة بالجدول أصغر من أن نسمح بعقد مقارنات ذات دلالة بينها.

الفرض الثاني:الأسلوب السلوكي يتطلب وقتا أقل في العمل المهني من الأسلوب التقليدي : ويتبين من الجدولين (3) و (4) أن هناك فرقا معنويا بين الأسلوبين التقليدي والسلوكي من حيث عدد الأيام التي يتطلبها العمل مع الحالات، وكذا من حيث طول

جدول رقم (3)

يبين الفرق بين متوسطات أطوال الفترات الزمنية
التي استغرقها العمل المهني بين المجموعتين التجريبيتين

الاسلوب / بيانات احصائية	التقليدي	السلوكي
متوسط عدد أيام العمل (س)	147,67	82,7
الانحراف المعياري (ع)	66,99	48,02
عدد الحالات (ن)	21	30
ت = 3,95		

الفرق المعنوي عند مستوى 0,001

جدول رقم (4)

يبين الفرق بين متوسطات أطوال الفترات الزمنية
التي استغرقتها المقابلات
بالمجموعتين التجريبيتين

الاسلوب / بيانات احصائية	التقليدي	السلوكي
متوسط زمن المقابلة بالدقيقة (س)	23,57	14
الانحراف المعياري (ع)	5,28	3,32
عدد الحالات (ن)	21	30
ت = 7,85		

الفرق المعنوي عند مستوى 0,01

وقت المقابلة التي يعقدها الاخصائي مع العميل، وبدرجة ثقة مرتفعة (0,999) لكل من هذين الجانبين، الأمر الذي يؤدي الى قبول الفرض الثاني.

الفرض الثالث: الأسلوب السلوكي يتطلب عددا من المقابلات المهنية أقل من الاسلوب التقليدي.

جدول رقم (5)
يبين الفرق بين متوسطات أعداد المقابلات
التي عقدت مع العملاء الأصليين بالمجموعتين
التجريبيتين

الاسلوب / بيانات احصائية	التقليدي	السلوكي
عدد المقابلات (س)	4,76	4,47
الانحراف المعياري (ع)	1,72	2,11
عدد الحالات (ن)	21	30

ت = 0,509 (لايوجد فرق معنوي)

جدول رقم (6)
يبين الفرق بين متوسطات المقابلات التي عقدت
مع العملاء الثانويين بالمجموعتين التجريبيتين

الاسلوب / بيانات احصائية	التقليدي	السلوكي
عدد المقابلات (س)	6,38	7,23
الانحراف المعياري (ع)	1,73	4,19
عدد الحالات (ن)	21	30

ت = 0,86 (لايوجد فرق معنوي)

يتبين من الجدولين أرقام (5) ، (6) أنه لا يوجد فرق معنوي بين متوسط أعداد المقابلات التي يستلزمها العمل المهني مع العملاء، باستخدام كل من الأسلوبين التقليدي

والسلوكي، وهذه النتيجة صحيحة بالنسبة لكل من العملاء الأصليين والثانويين، الأمر الذي يؤدي الى رفض الفرض الثالث للدراسة. وقد يكون التفسير المناسب لاختلاف النتيجة السابقة عما كان متوقعا، هو أن الغالبية العظمى من الحالات التي تم التعامل معها بالأسلوب التقليدي، لم تغلق بعد، عكس الموقف بالنسبة للحالات التي استخدم معها الأسلوب السلوكي، حيث أن التجربة قد اقتصرت على عام دراسي واحد. لذلك فلعله من الممكن أن نتوقع أنه مع استمرار العمل مع الحالات التي لم تغلق بعد ـ وغالبيتها تم التعامل معها بالأسلوب التقليدي كما قدمنا ـ فان عدد المقابلات التي سوف يستلزمها العمل معها سيتزايد بالطبع، الأمر الذي قد ينتهي، ربما بعد عام آخر بتراكم بيانات احصائية جديدة قد يكون من شأنها أن تدعو لقبول الفرض الثالث من الدراسة، والذي تم رفضه في ضوء البيانات المتوافرة حاليا، وفي حدود النطاق الزمني الذي تحدد سلفا لاجراء هذه التجربة.

الفرض الرابع : الاسلوب السلوكي يتطلب تسجيلات أقل من الأسلوب التقليدي :

جدول رقم (7)

يبين الفروق بين متوسطات أعداد صفحات
التسجيل للحالات بالمجموعتين التجريبيتين

الاسلوب / بيانات احصائية	التقليدي	السلوكي
متوسط عدد الصفحات (س)	11,29	10,33
الانحراف المعياري (ع)	3,87	2,49
عدد الحالات (ن)	21	30

ت = 1,045 (لايوجد فرق معنوي)

يتبين من الجدول رقم (7) أنه لاتوجد فروق معنوية بين المجموعتين التجريبيتين من حيث متوسط عدد صفحات التسجيل التي تطلبها العمل مع العملاء، الأمر الذي يؤدي الى رفض الفرض الرابع للدراسة.

وبالرغم من ذلك فبوسعنا الاشارة الى نفس المعنى الذي ذكرناه في تعليقنا على الفرض السابق وهو أنه نظرا لأن غالبية الحالات التي استخدم معها الأسلوب التقليدي لم تغلق بعد، فمن المتوقع تراكم مزيد من صفحات التسجيل لو استمرت التجربة فترة زمنية أكبر مما حدد لها.

التقويم الكيفي للأسلوب السلوكي (الآراء الفنية للموجهين بشأن هذه الدراسة):

عقب الانتهاء من هذه الدراسة، طلب من جميع الموجهين الذين اشتركوا في اجرائها ـ عن طريق اشرافهم على الاخصائيين الاجتماعيين الذين قاموا بالتطبيق، وتابعوهم أثناء العمل، وراجعوا سجلاتهم ـ طلب من كل منهم أن يقدم تقريرا فنيا من رأيه في الأسلوب السلوكي، مسترشدا ، عند اعداد تقريره بعدد من المحاور المحددة. ومن تحليل محتوى التقارير التي قدمت من الموجهين، تبين أن هناك مايشبه الاجماع بينهم على الآتي:

1) تفوق الأسلوب السلوكي ـ كما كان متوقعا ـ على الأسلوب التقليدي من حيث :

أ) التوفير الفعلي في الوقت والجهد في العمل.

ب) تحديد مشكلة العميل بدقة ووضوح، مما يسمح للاخصائي الاجتماعي بالتعامل معها بطريقة مباشرة ومحددة.

جـ) الدقة والموضوعية في العمل، واستخدام الأرقام في قياس نتائج التدخل المهني، وتطور الحالات.

د) قلة الجهد المطلوب لعملية التسجيل، وصغر حجم الملف، بعد التخلص من التسجيل القصصي المطول في الأسلوب التقليدي.

2) التسلسل الواضح والمنظم في خطوات التعامل مع الحالات في الأسلوب السلوكي، جعل عملية مراجعة الموجه للاخصائي أكثر سهولة ودقة في الوقت نفسه، وذلك بسبب شكل الملف وتنظيمه، وسهولة الحصول على أي معلومة منه، ومعرفة مكانها مباشرة في الملف.

3) لوحظ أن تطبيق الأسلوب السلوكي ، قد دعم عمل الاخصائي في المدرسة حيث أصبح متاحا للمدرس أن يرى ـ وبشكل كمي نتائج عمل الاخصائي وجهوده بالنسبة للطلاب المشكلين بالصف، لاسيما أن المدرس نفسه يشترك ـ في كثير من الحالات ـ في قياس حجم مشكلة الطالب، قبل، ثم بعد ، التدخل العلاجي، كما دعم ايضا أسلوب العمل الفريقي مع الطالب.

4) تبين أنه لاتوجد في المدارس عقبات تحول دون تطبيق الأسلوب السلوكي في العمل، بل أن اشراك المدرسين والأسر في العمل لصالح الطالب قد خفف قدرا من العبء عن الاخصائيين الاجتماعيين، وأشعر الآخرين المتصلين بالطالب بمسئولياتهم حياله.

وقد لوحظ أن بعض الأسر كان غريبا عليها أن تلاحظ ، ثم تحدد مشكلة الطالب بالشكل الكمي المطلوب لعدم ألفتها لهذا الأسلوب، وان كانت قد استجابت لما طلب منها، كما أن عملية التعاقد كانت تتم باستمرار بشكل شفهي حيث كان الاتفاق قد تم في بداية التجربة على تأجيل فكرة التعاقد التحريري للظن بأنها غير مألوفة في المجتمع العربي عموما.

5) لاحظ بعض الموجهين ـ كما جاء في احد التقارير ـ أن الأسلوب السلوكي «لايحتاج الى تدخل كبير في التفاصيل العميقة لظروف الحالة. مما يشبع رغبة الانسان في عدم البوح بجميع أسرار حياته، التي من الممكن أن تكون غير صادقة ، مما يكون سببا في تأخير تقديم المساعدة للعميل، فالنظرية السلوكية تعمل مع الواقع دون الرجوع الى الماضي البعيد، فتعطى أكبر فرصة للحقيقة».

ومن جانب آخر، فقد توقف بعض الموجهين عن اصدار حكم حول هذا الجانب ـ وهو موقف العملاء من الدخول في التفاصيل العميقة لظروفهم ـ حيث لم يظهر أمامهم من الشواهد، مايمكنهم من تقويم هذا الجانب بدقة.

6) لاحظ القائمون على تطبيق الأسلوب السلوكي بمدرسة التربية الفكرية، أن هذا الأسلوب مناسب تماما للعمل مع الحالات في المدرسة، لاسيما أن جميع الطلاب فيها يعتبرون ـ بمعنى ما ـ حالات، تتطلب تعاملا طويل المدى معها، وذلك لتعليمهم أساليب سلوكية مناسبة باستمرار، وتخليصهم من الأساليب الأخرى غير المقبولة.

7) لاحظت احدى الموجهات، أن المدة التي استغرقتها التجربة قصيرة نسبيا، وأن العمل مع كثير من الحالات مازال مستمرا، وأنه كان مطلوبا مزيدًا من الوقت كي تأتي الأحكام أكثر دقة، وبالذات للاطمئنان الى أن الحالات التي أظهرت تحسنا، نتيجة للعمل معها بالأسلوب السلوكي، لن تتدهور بعد ذلك، واقترحت أن تتاح الفرصة مستقبلا لتجارب أطول مدى وأكثر دقة من هذه التجربة الرائدة.

8) نظرا لعدم توافر مادة مكتوبة باللغة العربية في الوقت الحاضر حول الأسلوب السلوكي ـ باستثناء مؤلف واحد مختصر نسبيا ـ فقد كان هناك اجماع من المشتركين في التجربة على اختلاف المستويات، بضرورة عقد لقاءات علمية مستمرة، لتطوير هذا الأسلوب ، وتعميق الفهم به.

الخلاصة

انتهت هذه الدراسة الى تفوق الأسلوب السلوكي على الأسلوب التقليدي في العمل المهني مع الطلاب عموما، وبالتالي فلعله من المناسب أنه نوصي بالتأكيد على تدريسه لطلاب الخدمة الاجتماعية وتدريبهم على تطبيقه ميدانيا والأخذ به في العمل المهني في كل مجال يتطلب تعديلا لسلوك العملاء. ولعله من اللازم أن نشير الى أن الواقع العملي قد فرض عددا من المحددات Limitations على هذه الدراسة رأينا ضرورة ذكرها، كي يمكن للمتخصصين وضعها في الاعتبار عند قراءة وفحص هذه الدراسة، وهي :

أولا : أمكن تحقيق التماثل في عينتي التجربة من الطلاب المشكلين، وذلك عن طريق استخدام العشوائية في تحديدهما ـ كما أشرنا الى ذلك في موضعه ـ وكان من اللازم أيضا أن يتم ايجاد تماثل بين الاخصائيين في التجربة من حيث سنوات خبرتهم، كي لايتدخل هذا العامل ـ وهو سنوات الخبرة ـ في التأثير على نتائج التجربة ، الا أن هذا التماثل بينهم لم يمكن تحقيقه لاعتبارات عملية متعلقة باستقرار الاخصائيين في مناطق عملهم، وعدم امكانية نقل بعضهم من مدارسهم الى مدارس أخرى لاحداث التماثل المطلوب، وقد ترتب على ذلك أن جميع الاخصائيين الذين قاموا بتطبيق الاسلوب التقليدي تقريبا، كانوا أقدم من حيث سنوات التخرج، وبالتالى أكثر خبرة من أولئك الذين طبقوا الاسلوب السلوكي ، وهذا جانب من الضروري أخذه في الاعتبار لصالح الأسلوب السلوكي ، الذي أثبت تفوقا في نتائجه بالرغم من تلك الخبرات الأكثر تراكما في العمل المهني لدى الاخصائيين الذين طبقوا الاسلوب التقليدي .

ثانيا : استخدمت في هذه الدراسة مجموعتان تجريبيتان من الطلاب المشكلين، من المفترض تماثلهما ـ نتيجة سحبهما من مجتمع واحد بطريقة عشوائية ـ ثم أدخل على كل منهما عامل مستقل، هو الأسلوب التقليدي في احدى المجموعتين ، والأسلوب السلوكي في المجموعة الأخرى، ثم تم اجراء قياس بعدي لنتائج التدخل المهني في المجموعتين وتمت المقارنة بين تلك النتائج . ولعله كان من المناسب، أن تضاف للمجموعتين التجريبيتين مجموعة ثالثة ضابطة من الطلاب المشكلين ـ لاتتعرض لأي تدخل علاجي ـ كي يمكن مقارنتها بالمجموعتين التجريبيتين، الا أن اخلاقيات المهنة، وقيمها التي تمنع التخلي عن عميل محتاج للمساعدة، جعلت من الصعب استخدام مجموعة ضابطة على هذا النحو حيث كان ذلك سيؤدي بالضرورة لحرمان أعضائها من أي تدخل مهني قد يكونون في مسيس الحاجة اليه. ومع ذلك، فاننا نعتقد أن تصميم التجربة على هذا النحو

الذي جاءت عليه، قد أمكن من خلاله بالفعل، تحقيق أهداف هذه الدراسة بدرجة غير قليلة من الدقة العلمية، حيث دارت هذه الأهداف أساسا حول المقارنة بين نتائج العمل بأسلوبين مهنيين مختلفين، ولم يكن ضمن الأهداف مقارنة جماعة تم العمل معها بأسلوب مهني، مقابل جماعة لم تتعرض لأي تدخل مهني أصلا.

الهوامش

1) انظر مثلا : النوحي ، ع . ف . نظريات خدمة الفرد (خدمة الفرد السلوكية) الكتاب الأول «سلسلة نحو رعاية اجتماعية علمية متطورة» الطبعة الثانية ، القاهرة : مطبعة دار الثقافة للطباعة والنشر، 1983. انظر أيضا : Thomas, 1972.

2) لعل أول تطبيق ميداني لهذا الأسلوب في العالم العربي، كان ذلك الذي قام به الباحث، عندما تولى مسئولية الاشراف على مكتب التوجيه الاجتماعي الملحق بكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان بالقاهرة عام 1983، وكان ذلك بشكل محدود النطاق، وعلى عدد قليل من الحالات التي ترددت على المكتب المذكور، ولم يكن على شكل دراسة منظمة، وانما كان الهدف من هذا التطبيق هو تكوين انطباع Impression مهني عام حول هذا الاسلوب، وامكانية تطبيقه في البيئة العربية حيث انتهى الباحث الى نتائج مبدئية مشجعة على دراسته بعد ذلك بشكل مضبوط ومنظم. . كما هو الشأن في هذه الدراسة الحالية. (الباحث).

3) استخدم الباحث المعادلة التالية :

$$د = \frac{| ق_1 - ق_2 |}{\sqrt{ق (1 - ق)(\frac{1}{ن_1} + \frac{1}{ن_2})}}$$

المصادر العربية

عبد الحميد ، هـ .

1986 دراسة مقارنة لمدى فعالية الاتجاه السلوكي والاتجاه النفسي الاجتماعي، في علاج مشكلة التبول اللاارادي عند الأطفال، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان : 109-112.

النوحي ، ع .

1983 نظريات خدمة الفرد : خدمة الفرد السلوكية ، الكتاب الأول من سلسلة «نحو رعاية اجتماعية علمية متطورة»، الطبعة الثانية ـ القاهرة: مطبعة دار الثقافة للطباعة والنشر.

المصادر الاجنبية

Fischer, J.
1978 Effective Casework Practice. New York : McGraw-Hill.

Hudson, B. & MacDonald, G.
1986 Behavioral Social Work : An Introduction. London : Macmillan Education.

Kazdin, A.
1980 Behavior Modification in Applied Settings. Homewood, IL : Dorsey Press.

Reid, W.
1977 "Social Work for Social Problems." Social Work (Journal of the National Association of Social Workers) 22 (5) : 374-381.

Schwartz, A. & Goldiamond, J.
1975 Social Casework : A Behavioral Approach. New York : Columbia University Press.

Stuart, R.
1967 "Applications of Behavior Theory to Social Casework." pp. 19-38 in E. J. Thomas (Ed.), The Socio-Behavioral Approach and Applications to Social Work. New York : Council on Social Work Education.

Thomas, E.
1972 "Behavioral Modification and Casework." pp. 181-218 in R. Roberts & R. Nee (Eds.), Theories of Social Casework. Chicago : University of Chicago Press.

Wodarski; J. & Bagarozzi, D.
1979 Behavioral Social Work. New York : Human Sciences Press.

Zastrow, C.
1986 Social Welfare Institutions (3rd ed.). Chicago : Dorsey Press.

Experimental Study of the Effects of Traditional and Behavioral Approaches in Social Work

Abdelaziz F. Elnouhy

The purpose of the research is to compare two interventive approaches to casework in terms of their effectiveness. These are the traditional approach and the behavioral approach, which has rarely been used in Arab countries. Six primary and intermediate schools were selected to take part in the experiment; from these schools a number of social workers had received prior training in the behavioral approach by the researcher. During one school year a total of 51 students with a variety of behavioral problems were referred at random to social workers using either the traditional or behavioral approach. The results revealed that the behavioral approach is more effective and requires less total interview time, although no significant differences appeared between the two approaches in terms of case recording and number of interviews with clients. The content analysis of supervisors' reports revealed that the behavioral approach was applied successfully in the schools.